

سياقات توظيف الوثائق الأرشيفية في أبحاث صلاح الدين السوري

قسم التاريخ — جامعة الزاوية- ليبيا

أ.د. أسهان ميلود معاطي

المستخلص:

تعد الأصول الوثائقية أحد الروافد الأساسية في بناء النص التاريخي والوصول للحقيقة التاريخية، فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة لا يمكن كتابة التاريخ. وعلى خطى هذه القاعدة المنهجية اشتغل مؤرخنا صلاح الدين السوري بحثاً وتنقيباً وتأليفاً في عدة موضوعات معرفية من التاريخ الليبي، فشكّلت أبحاثه ودراساته مصدراً مهماً لصياغة الفهم التاريخي عن عدة مسائل في التاريخ الوطني، حيث أنتج معرفة تاريخية تأسيسية وإشكالية في التاريخ السياسي والاجتماعي، وأعني بالإشكالية أنها تثير نقاشاً، وتطرح أسئلة من التساؤلات يستدعي استكمالاً في عملية تراكمية للمؤرخين الأكاديميين المعاصرين. ويتمثل الإنجاز الأهم عند السوري في مقدرته كيف يستخرج من الوثائق الأولية مادة تاريخية غنية جداً، وعرف كيف يعيد بناءها في أبنية من التاريخ الاجتماعي والسياسي ليرسم مسارات مهمة من التحولات الاجتماعية في التاريخ الوطني. وكان لابد من أن يأتي التفسير والفهم والتحليل بمنهجه المستند على الوثائق الأولية فتتسم شواهد بالآراء والتحليلات بهدف الوصول للوقائع التاريخية التي تفسر حركية المجتمع، وتعامل فئاته مع السلطة المركزية وتأثيراتها في الواقع الراهن، فنقل بذلك الخبر التاريخي من حيز السرد الحدّثي والوصفي إلى حيز التحليل السياسي للمؤسسات وتطورها، وأحياناً إلى تحليل الظواهر الاجتماعية. غير أن كتابات السوري حول موضوعاته المتعلقة بالحقبة العثمانية وعلى الرغم من تقديمه جهداً ملحوظاً في التنقيب عن الوثائق، وتقنية جيدة في استخدامها، واستخراج المعلومات المفردة منها كان ينبغي أن تركز على معطيات العلوم الإنسانية المتداخلة والمساعدة كالاقتصاد السياسي والاثنولوجيا وعلم الاجتماع؛ وذلك لمزيد من فهم آليات التطور وديناميته في مجتمعنا الليبي المعاصر.

Abstract:

Documentary assets are one of the main tributaries in building the historical text and reaching the historical truth. Without documents and their various forms, history cannot be written. Following in the footsteps of this methodological base, our historian SalaheddinSury has engaged in research, excavation and authorship on several knowledge topics from Libyan history. It raises a discussion, and raises a horizon of questions that requires a cumulative process for contemporary academic historians. The most important achievement of Sury is his ability to extract from primary documents a very rich historical material, and he knew how to rebuild it in buildings from social and political history to chart important paths of social transformations in national history. It was necessary for the interpretation, understanding and analysis to come with its approach based on primary documents, so that its evidence is characterized by opinions and analyzes in order to reach the historical facts that explain the movement of society, and the dealing of its groups with the central authority and its effects in the current reality. and development, and sometimes to the analysis of social phenomena. However, Sury writings on his topics related to the Ottoman era, despite his efforts in excavating documents, and a good technique in using them, and extracting single information from them, should have been based on the data of the interrelated and auxiliary human sciences such as political economy, ethnology and sociology ;In order to further understand the mechanisms and dynamics of development in our contemporary Libyan society.

مقدمة:

إن الوثائق التاريخية تعد بمثابة المادة الأولية لصناعة المؤرخ يستحضر منها وقائع الماضي، ويبني تصورات وقراءات لأحداث لم يعايشها، فالوثيقة كانت ولا زالت تمثل حجر الزاوية في الكتابة التاريخية؛ كونها غنية بالمعلومات

والحقائق التاريخية التي يُعتمد عليها في الأبحاث والدراسات. وتكمن أهميتها كونها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه، فلا يمكن قراءة التاريخ قراءة مرجعية دون الرجوع إلى المستندات الموثقة لأحداثه ومساراته ومحطاته فهي أداة حاسمة وفريدة للعثور على حقائق تجلي صورة الماضي، وفي قضايا قد تكون محط خلاف ونزاع في الحاضر وربما المستقبل. فالوثائق تبدل بصورة جذرية فهم التاريخ وكتابته لأنها تتظافر فيها مجموعة من المعطيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن دور الدين في تفسير علاقة السلطة بالفئات المجتمعية والنظام الضريبي وتطور الأسعار والغلاء وحركات الرافض والاحتجاج، ثم الانتقال وفق تيار التحديث من المؤسسات التقليدية إلى الحديثة لتعزيز سلطة الدولة بين مواطنيها. وقد شكل التاريخ الليبي بأحداثه المتباينة هاجسا معرفيا لدى المؤرخ صلاح الدين السوري فعكف على الوثائق الورقية يستنطقها ويستفتيها لتحليل الأحداث، وإعادة بناء المشهد التاريخي، وليؤسس لرؤى جديدة في كتابة التاريخ الوطني تتباين وتتقاطع عما هو متواتر في الأدبيات الغربية التي وظفت التاريخ الليبي خدمة لأغراضها الاستعمارية.

من هنا تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة الوقوف على سياقات الممارسة التاريخية عند السوري من خلال مصادره الوثائقية الثرية في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الليبية؛ فأبحاثه تشكل مرجعية وطنية تمكننا من فهم طبيعة التوترات الجدلية في الواقع الوطني الراهن، وذلك لأجل التقاطع الحاصل بين الأقاليم الليبية حول بناء الدولة ومؤسساتها، وأشكال الحكم فيها واستراتيجيات التنفد للقوى المحلية والدولية، فالحديث عن الخصوصيات والتفاوتات ذات الطابع التاريخي أهدى إلى تحديد أبعاد التنسيق والتوافق الوطني لتحقيق الاندماج، وبناء كيان الدولة في إطار التنوع والتعددية. وتطرح الدراسة جملة من الاستفهامات عن كيفية التوظيف الوثائقي وسياقاته المعرفية في كتابة التاريخ الوطني، مما يعكس الاتجاهات البحثية التي انتهجها مؤرخنا في أبحاثه العلمية في محاولة تأسيس رؤية وطنية للكتابة التاريخية.

الوثيقة التاريخية — المفاهيم والأهمية :

تشير كلمة وثيقة في اللغة العربية إلى معان الائتمان والمصادقية والأحكام والعهد فيقال وثق به يتق وثاقا وثقة أي ائتمنه ويقال فلان ثقة أي ذي

مصداقية عالية والوثاق والوثيق أي مايشد به بقوة وأحكام، أما الموثق والميثاق والمواثقة فهو العهد الذي قد ينعت كذلك زيادة في الأحكام بالعهد الوثيق. ومنه جاءت كلمة وثيقة للدلالة على الحامل الذي تكتب عليه العهود والمواثيق في البيع والشراء والدين ومعاهدات السلم وغيرها⁽¹⁾. ويقابلها في الإنجليزية والفرنسية (Document) التي تحيلنا إلى السجلات الرسمية للدولة والمتضمنة للمراسيم والقوانين والمعاهدات والمراسلات الدبلوماسية وغيرها من كنانيش الجبابة والمحاصيل والمخازن⁽²⁾. ومفهوم الوثيقة واسع متجدد ومتعدد بتعدد زوايا وأوجه النظر إليه كما أشار الى ذلك المفكر المغربي العرووي في سياق حديثه عن التنوع الذي يطبع مفهوم الوثيقة أو الشاهدة كما يفضل أن يسميها» لو سألنا باحثاً في متحف أثري عن ماهية الوثيقة لقال: على الفور هي بقايا حجرية — حيوانية أو نباتية، لو سألنا باحثاً على عتبة مكتبة وطنية لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات، لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود، لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن العشرين لقال: هي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجابات والأشعار والأغاني»⁽³⁾. فالوثيقة تحمل ثنائية المعنى فهي تمثل من جهة بقايا من إنجازات الماضي لكنها من جهة ثانية تمثل شهادات عن وقائع. واعتبرت المدرسة المنهجية الوثيقة مركزية في عمل المؤرخ، فهي المادة الخام التي يسعى المؤلف من خلالها إلى استعادة ما صدر من الناس في الماضي من أقوال وأفعال، واسترجاع ما ولى عبر اقتفاء أثر ما خلفوه من آثار. وظل مفهوم الوثيقة محدد لدى المنهجيين فاقترص عندهم على المصادر والارشيفات المكتوبة وتعاملت هذه المدرسة معها بَعدها الأداة المركزية في عمل المؤرخ، والوسيلة التي تطلعه على الماضي، والحجة على أن التاريخ علم، فالكشف عن الوثائق يعني معرفة الحقائق التاريخية، فالتاريخ يصنع من وثائق فحيث لا وثائق لا تاريخ⁽⁴⁾.

على أن مراكز القوى والسلطة في كل عصر تلعب دوراً أساسياً في كتابة الوثائق الرسمية، وبعبارة أدق أن القوى المسيطرة والمتنفذة قد كتبت تلك الوثائق بما يتلاءم ومصالحها وتوجهاتها إذا أنها تحتوي على كثير من الحقائق، لكن من المؤكد أن تلك القوى لا تكتب ما يتعارض مع مصالحها وهو ما يمكن تسميته بالمسكوت في التاريخ. ورغم أنها مصدر لمعلومات ومعطيات مفردة إلا أن الوثائق ليست صامتة أو محايدة، وبما أنها صادرة عن سلطة

ذات مشروعية فلا بد من وضعها موضع التحليل النقدي، وعلى المؤرخ أن يقف منها موقف الحذر والاحتراز عند استخدامها مهما كانت نوعيتها ومصدر تأليفها وينبغي عليه إلا يتقيد بنصيتها.

فالوثائق إذا تحمل الوقائع التاريخية وعمل المؤرخ استدلالياً ينطلق من معطى الوثيقة ليصل إلى حقيقة الواقعة، فالوثيقة هي نقطة الابتداء والواقعة الماضية هي نقطة الوصول وبين نقطة الابتداء والوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها بعضاً ليصل إلى مرحلة البناء التاريخي وهي عملية تركيبية تقوم على ربط الوقائع التاريخية المفردة والمشتتة بتصور ذهني عام وفق منهجية محددة⁽⁵⁾.

وانطلاقاً من أهمية الوثائق الأرشيفية سوف نتناول في عرضنا مسألة تعامل مؤرخنا السوري مع هذه الوثائق من حيث المنهجية المتوخاة في استغلالها، والأساليب المتبعة في الاستفادة من مضمونها التاريخي في دراساته وأبحاثه.

المضامين المعرفية للأبحاث

هناك عدة قضايا مركزية متكاملة ومتداخلة تشكل عصب أبحاث مؤرخنا ومرتكز بناء الفكر في العهد العثماني والتي اتخذتها الدراسة منطلقاً تأسيساً لتوضيح سياقات التوظيف وأهمها ما يلي:

- النفي إلى ولاية طرابلس الغرب — الظاهرة وأبعادها —
- الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني — مشاكل الضغط والتوتر —
- الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني.
- تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب 1835 — 1911.

المواضيع في مجملها تشدد على طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف الولاء لدار الإسلام من جهة وفق أيديولوجية دينية، والانتفاض والتمرد عليها مطالباً بالحقوق الطبيعية لرعايا السلطان العثماني؛ مما أحاله لدراسة التصور العثماني للقوى المحلية الفاعلة وضمن أي استراتيجية تعاملت وتفاعلت معهم. وماهي ردود الأفعال للقبائل والفئات المجتمعية على سياسة السلطة المركزية؟ لقد شدد السوري في أبحاثه على مساءلة الدولة العثمانية على سياستها الجبائية التعسفية والريعية دون النظر لواقع الاقتصاد المعيشي الهش لكنه من

ناحية أخرى تمن سياستها التحديثية والنتائج التي أفضت إليها، فالمجالات البحثية التي اشتغل عليها اهتمت بدراسة التاريخ العلائقي بين ليبيا والدولة العثمانية في تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التركيز في أبحاثه المعاصرة على العهد العثماني كونه يمثل مرحلة تأسيسية في بناء الكيان، فقد شكل دخول العثمانيين لليبيا حدثا جوهريا، وإن مثلت حقبة حكمهم ومدى مضاعفات نفوذهم على مسيرة تطور المجتمع أو تخلفه موضوع جدل غير محسوم بين المؤرخين.

فالمؤرخ صانع فعاليات التاريخ تتشكل عدته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي يعلو بها صرح هذا البناء، فالبحث التاريخي ينمو في إطار اهتماماته الخاصة، كما أن وسائله تكمن في جانبين متداخلين لافكاك فيما بينهما: فهناك المواد الوثائقية وهناك النشاط الفكري (إشكالية ونقد) الذي يبحث عن تلك المواد ويحققها ويستثمرها، وبالتالي فهي تشكل من دون شك مجالا خصبا بالنسبة لمهنة المؤرخ وللممارسة التاريخية.

وتشكل كل مجموعة من الوثائق التي اعتمد عليها وحدة قائمة بذاتها صادرة من سلطة لها تقاليد ومصطلحاتها ومصالحها فهي وحدة مرجعية تتكامل معطياتها، فالوثائق تعد خطابا يعكس حدود السلطة والاختصاص والمجال الذي تشمله.

فتحت الوثائق الأرشيفية أمام السوري أفقا رحبة مكنته من تجديد نظرتة وفهمه لمعطيات الحياة اليومية، وتحديد حكمه على التطورات المجتمعية التي تميز بها التاريخ المحلي للأقاليم الليبية. هذا التوجه في الدراسة المبنية على الوثائق تطلب من السوري الإلمام بمختلف القضايا ليتمكن من استنتاج وثائقه وفك رموزها ومنها:

- ضرورة الإلمام بالفترة التاريخية المراد دراستها أي رصيد من المعلومات يساعده على رصد الحقائق ومعالجتها معالجة نزيهة موضوعية، ويتحقق ذلك من خلال القراءة المستفيضة للمادة التاريخية فكان على دراية واسعة ببنية المجتمع المحلي من حيث تنظيماته الخاصة وطبيعة علاقته بالسلطة الحاكمة وفئاته ومكوناته وتنوعها، والنشاط الاقتصادي من حيث نمو وتراجع وانكماش الاقتصاد المحلي ومقوماته المحدودة، ومستوى تكوينه الثقافي وإسهاماته المعرفية، والتأثيرات على بنيته الثقافية محليا وإقليميا.

- اكتساب القدرة على التحليل واستنباط المعلومات، ومقارنة الأحداث والتركيز عند المعالجة التاريخية دون الاعتماد على الأسلوب الوصفي والسرد الأدبي.
 - معرفة لغة الوثيقة *معرفة جيدة والامام بفنونها حتى يحيط بالأبعاد التي يرمي إليها النص المراد تحليله، وثمة ملاحظة يجب التنويه لها أن جل وثائق أبحاثه في الفترة العثمانية باللغة التركية وقد تهيأت له ظروف عدة سهلت له الاعتماد عليها مثل: المساعدات الإدارية من مسئولو دار المحفوظات التاريخية، إضافة إلى الاستعانة بذوي الخبرة في اللغة التركية القديمة كمحمد الأسطى الذي استعان به كما يشير في كتاباته في قراءة وفهم ما استعصى عليه في بعض الوثائق التركية المكتوبة باللغة القديمة⁽⁶⁾.
- إن المنطلقات التكوينية والتأسيسية لنمط التفكير عند السوري مكنته من طرح مواضيع غاية في التعقيد اعتمادا على الوثائق الرسمية، ولقد فرضت الإشكاليات المطروحة بأن يلتزم قدرا من التبصر والدقة في انتقاء وثائقه، والامعان في توظيفها ضمن متون البحث، فالنماذج الموجودة تطرح عدة استفسارات حول صحة محتوياتها، وأحيانا مدى واقعية الأحداث والأشخاص والاستنتاجات التي تضمنتها.

توظيف النصوص الوثائقية في السياق التاريخي:

إن تحديد السياق التاريخي للنص هو تحديد الظرفية التاريخية التي أفرزته، أو تحديد الأحداث الكبرى التي تندرج ضمنها الأحداث الواردة فيه زمنيا ومجاليا. فكيف تمكن السوري من صياغة السياق التاريخي من خلال تحليل الوثائق الأرشيفية عدته الأساسية في البناء التاريخي؟

شرع في البداية في جمع وثائقه من الأرشيف، وعمل على قراءة الوثائق بطريقة مستفيضة متأنية، ثم بحث عن القاسم المشترك بين تلك الوثائق، لتحليل النصوص التي تضمنتها، وصياغة المحتوى التاريخي، حيث انتهج السوري خطوات منهجية للعمل على الوثائق كمصدر لأبحاثه بأن أخذ نوعا معينا من الموضوعات: الضرائب العثمانية — ظاهرة النفي وأبعادها — الأوضاع القبلية في شرق ليبيا — تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب، وقام بملاحظة القضايا المتعلقة بها عبر السجلات، بل وإنشاء فرضيات، وقام بمتابعتها من خلال المعطيات الوثائقية.

ففي سياق تناوله لظاهرة النفي لولاية طرابلس الغرب بعدها عملية أبعاد تأديبية كان الغرض منها عزل المناوئين لسلطة الدولة عن مجالات نشاطهم يبتدئ دراسة الظاهرة من خلال كتابات الرحالة العثماني عبد القادر الجامي في مؤلفه من طرابلس إلى الصحراء الكبرى الذي أشار في عدة نصوص تاريخية لتواجد مجموعات من هؤلاء في فزان ضمن نسيجها الاجتماعي واصفا أحوالهم المعيشية، وسياسة الولاة العثمانيين في التعامل معهم محاولا طرح عدة استفهامات يحاول مناقشتها وتحليلها من خلال الوثائق الرسمية العثمانية⁽⁷⁾.

دراسة وثائق المنفيين مكنته من القول إن النفي شاع بين الناس كعقوبة سياسية، واستخدم بمرونة بحيث شمل أعداد كبيرة وتزايدت وتيرة الابعاد في عهد السلطان عبدالحميد الثاني؛ لكثرة التحركات السياسية المناوئة في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية، واستقبلت فزان ومدينة مرزق بالذات المنفيين جماعات ووحدا؛ وذلك لتطرفها من مركز الإمبراطورية وعزلتها في الصحراء الأمر الذي من شأنه أن يمنع اتصالهم بالعالم الخارجي، ويحول دون هروبهم، ويسهل في الوقت نفسه مهمة مراقبتهم.

بل أن أسماء المنفيين الواردة في الوثائق العثمانية أحالت السوري الى القول بأن أصولهم متباينة فهم يمثلون مختلف الطوائف والملل والاجناس التي يتكون منها نسيج الإمبراطورية على أن أغلبهم تم استقدامه من المناطق الساخنة سياسيا أمثال المنطقة الكردية في شمال العراق وجبل لبنان وبلاد الشام ومكة المكرمة⁽⁸⁾. ولم يقتصر النفي السياسي عن العثمانيين بل أن سياسي البلاد نفوا الى تركيا كغومة المحمودي كما تبين رسالة من الباب العالي في 30 ديسمبر 1842 « لانريد الانتقام منهم ولكن نريد إجلاءهم عن طرابلس لهذا ينفون إلى طرابزون ويكفي هذا الجزاء»⁽⁹⁾.

نص الوثيقة يشير إلى أن السياسة العثمانية انتهجت العقوبة المخففة وهي عقوبة الابعاد عن الوطن بدلا من القتل والانتقام من الجماعات الراضية والمتمردة، وعدته كافيا وافيا لمعاقبة هؤلاء الخارجين عن السلطة المركزية في طرابلس.

هذا التبرير الايدلوجي للسلطة الحاكمة من خلال مراسلاتها الرسمية يقابل بمراجعات تصحيحية من قبل السوري بأن عقوبة الابعاد عن الوطن في منتهى القسوة، حيث عزل المنفيون إلى تركيا عن مجال نشاطه السياسي

والعسكري؛ الأمر الذي أدى إلى فتور انتفاضتهم في الجبل الغربي ضد السياسة الجبائية العثمانية، مما يعكس دقته في استخدام الوثيقة الأرشيفية مهما كانت نوعيتها، ومصدر تأليفها فلم يتقيد بنصيتها بل وقف حذرا محترزا من استعمالها في معالجة ظواهره التاريخية للوصول إلى الحقائق الموضوعية التي تضمنتها النصوص الوثائقية. وفي نموذج توضيحي آخر للتوظيف الوثائقي تمكن السوري في بحثه المعنون (بالضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي) من خلال اطلاعه على ملفات الضرائب من الربط بين السياسة الضريبية للدولة وبين مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عليها، فسجلات الديون الضريبية المراجعة في 16 سبتمبر 1872 من قبل محاسبة الولاية على أهالي متصرفية بنغازي والمكونة من 17 قضاء ديونا مجموعها الإجمالي يقدر بحوالي 13462582 قرشا و 28 يارة متراكمة على مدى 28 عاما⁽¹⁰⁾ فسر من خلالها بأن التراكم جاء بسبب عدم القدرة على الاستيفاء من قبل الأهالي في ظل الوضع المعيشي الصعب، والذي زادت حدته بتوالي سنوات الجفاف على الولاية في أحيانا كثيرة. فنجمت عنه حالة من التوتر المجتمعي عبرت عن نفسها بطرق مختلفة كالالتماس والتظلم والاحتيال والتهرب والعصيان والتمرد الذي قاد للتفجر الثوري في المناطق الطرفية من الولاية، وذلك حسب ظروف كل فئة ومقدرتها على المقاومة، ومدى سهولة وقوعها تحت طائلة السلطة المركزية. والمراسيم السلطانية التي أوردها في دراسته لتعيين شيوخ القبائل والنواحي تؤكد زيادة ضغوطات الدولة لتحصيل الدخل الضريبي، كما المرسوم الذي صدر بخصوص تعيين مدير ناحية تاجوراء في فبراير 1877 « وشمر عن مساعد الجد في تحصيل سائر العائدات الميرية والأعشار في أدائها بجد وحزم من غير فتور ولا مراخاه...» ليستنتج في نهاية التحليل إلى أن السياسة المالية المتبعة للسلطة العثمانية الحاكمة شكلت عقبة كأداء أمام التقارب والتوافق بين الحكومة والأهالي فكان رفض السلطة المركزية محصلة نهائية عبر عن نفسه في الثورات والانتفاضات ضدها في أطراف مختلفة من الولاية الطرابلسية⁽¹¹⁾. ولم يقتصر اعتماده الوثائقي على تلك الموجودة في دار المحفوظات التاريخية بل قام بعملية تنقيبية للمصادر الأولية في أرشيف مجلس الوزراء في استانبول، وخاصة في بحثه المتعلق بالأوضاع القبلية في شرق ليبيا خلال العهد العثماني، فالمراسيم العثمانية لتعيين الموظفين والولاة في إقليم برقة، فضلا عن الرسائل القبلية لممثل السلطان في طرابلس الغرب خلال السنوات 1867—1868 مكنته

من تحليل سياسة التغلغل العثماني في عمق البناء القبلي، ومحاولة استيعاب المكونات المحلية في وحدات إدارية لتصبح جزء من هياكل الدولة وأجهزتها، وتبيان مسارات السياسة المنتهجة وأدواتها لتحقيق الأهداف المتوخاه⁽¹²⁾. وتحددت المسارات المتبعة من السلطة المركزية في عدة اتجاهات منها: تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تعد أداة تغيير اجتماعي يتغلغل إلى قلب البنية القبلية، وتحدث فيها تأثيرات على المدى البعيد، واتخاذ التعليم وسيلة للتنمية المجتمعية بإنشاء المدارس في معظم المراكز القبلية، وإرسال أبناء المشايخ للمدارس التركية لتأهيلهم للوظائف الإدارية والمراكز القيادية، وضمان تبعيتهم للسلطة العثمانية مستقبلاً، وتطوير البنية التحتية لتطوير الاقتصاد الإقليمي بتوسيع الموانئ والخدمات البريدية، ودعم التجارة الساحلية والقافية. وما كان لهذه السياسة التحديثية أن تنفذ لولا مجهودات ثلثة من الإداريين العثمانيين الذين جمعوا بين الضبط الإداري واليقظة والحزم والكفاءة من أمثال: خليل باشا ورشيد باشا وطاهر باشا⁽¹³⁾.

تلك السياسية التنظيمية كان لها حسب استنتاجات مؤرخنا انعكاساً على محاولة تفتيت شوكة القبيلة التقليدية، والقضاء على نزاعات أقطابها القوية — العبيدات والبراعصة — وإشراكها في هيكلية الدولة ومؤسساتها لتكون جزءاً من التركيبة السياسية للسلطة الحاكمة على مر فترات اللاحقة، ويتم توظيفها سياسياً من قبل الفاعلين سياسياً كلما دعت الحاجة لذلك. وثمة ملاحظة يجب التنويه لها وهي الموضوعية للوصول للحقائق التاريخية التي وسمت كتابات مؤرخنا، فانتقاداته لسياسة الدولة الجبائية لم تمنعه من الإشادة بعملية التحديث العثمانية التي تشكل نقلة نوعية غير مسبوقة في حياة البلاد والعباد وإن كانت متأخرة ومتزامنة مع سياسات التوسع الاستعماري لشمال أفريقيا. فمن خلال اطلاعه على ملف التعليم العثماني في دار المحفوظات التاريخية اقتفى النهج الشمولي لعملية التحديث العثمانية التي طالت المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية بسبب شدة وصعوبة الإصلاح فيها كونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعقيدة الدينية والثقافة المجتمعية.

ففي المجال التعليمي أحالته الوثائق الخاصة ببرنامج المدارس الرشيدية للسنة الدراسية 1868—1869 إلى سياسة الدولة في نشر المعرفة العصرية من خلال فتح المدارس الحديثة للذكور والإناث، واستحداث المناهج الحديثة المزودة بالعلوم التطبيقية واللغات الأجنبية، وإرسال البعثات التعليمية إلى إستانبول

تلك البعثات القاصرة على المتنفذين من أبناء الشيوخ أو الموظفين، في خطوة متممة للسابقة لتأهيل الطلاب للوظائف الإدارية والقيادية في أجهزة الدولة لاحقاً⁽¹⁴⁾، ونوه في الوقت ذاته إلى التحديث الذي شمل القضاء كونه لم يعد قاصراً على المحاكم الشرعية بل تم استحداث محاكم جديدة وفق متطلبات المرحلة الجديدة: كمحاكم الصلح، ومحاكم البداية والجنایات والتجارة. تلك الخطوة التي قوبلت في مستهلها بالرفض والاستنكار من قبل علماء الدين؛ كونها بدعة مخالفة لروح الدين، إلا أن سياسة الدولة باستيعابهم داخل التنظيمات القضائية الجديدة قلل من معارضتهم وبذلك تمكنت الدولة من استكمال مشروعها التحديثي في الاستقلالية القضائية، حيث تم الفصل بين الجانب السياسي والإداري والجانب القضائي، وتشكيل مجلس أعلى للقضاء مما خلق نوعاً من التقارب بين الطرفين اختلف عن سابقه⁽¹⁵⁾.

إنالوثائق التي وظفها السوري في دراساته وأبحاثه تتوافر على معلومات تاريخية دقيقة في وصفها، متنوعة في اهتماماتها تمس سياسة الدولة وفعالية المجتمع، وسلوك الأفراد والجماعات، ونشاطهم الاقتصادي وتمكن من خلال قراءة منهجية وتناول علمي موضوعي للوثائق حصر معلومات تاريخية تتعلق بمواضيع في غاية الأهمية نحاول إجمالها في النقاط التالية:

1. التعرف على القبائل وطبيعة الصلات بينهم ومدى تضامنهم وتكافلهم في وجه الدولة المركزية.
 2. الوقوف على سياسة الدولة العدائية اتجاه الفئات الراضية والمنتفضة ضد السياسة الضريبية.
 3. تحديد الجماعات المنتفضة في المجتمع وصلتها بالسلطة السياسية، وكيفية توليها المهام الموكلة إليها واعفاءاتها الضريبية نظير خدماتها للدولة.
- وتأسيساً على ما سبق يمكننا القول إن أبحاث السوري تجاوزت للعروض المكتفية بمعالجة الأخبار والوقائع السياسية والعسكرية، وتوسع في استقراء المسائل المتعلقة بالضرائب وحركات الاحتجاج الجماعي والاحتواء الديني وغيرها من السياقات الدالة على الانتقال من التاريخ الحداثي إلى التحولات الأساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية.

إشكاليات التوظيف :

ومن أهم إشكاليات التوظيف التي واجهت السوري في أبحاثه ودراساته: المبالغة فالوثائق الرسمية العثمانية على سبيل الاستدلال التي تناولت

الانتفاضات ضد الضرائب على أنها تمردات من البدو الفوضويين رفضاً للسلطة المركزية ونظامها المؤسسي وذلك لتبرير قمعها وحسمها العسكري لضم تلك الأطراف لسلطة الدولة هي عبارة عن وثائق رسمية تمثل وجهة نظر المؤسسة السياسية الحاكمة لا وجهة النظر الأهلية.

على أن التناقض بين مانصت عليه الوثيقة وبين ما جرى في الواقع الفعلي للمسألة التي تتعرض لها الوثيقة يشكل تحدياً آخر أمام السوري لكشف الواقع المعاش استناداً على ثقافته التاريخية ومهارته المعرفية استناداً على العلوم المساعدة للدراسة التاريخية.

إن استخدام السوري للوثائق الأرشيفية كونها نصوصاً تاريخية في أبحاثه تمكننا من تقديم ملاحظات منهجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الوثائق الأرشيفية التي رجع إليها تختلف في مستوى بنية نصوصها وفي الإشكالات التي تطرحها.

2. السوري كان مختصاً وعلى دراية واسعة بالخصوصيات المجتمعية والثقافية والذهنية؛ مما مكنه من فك رموز هذه الوثائق، وتوظيفها في سياقاتها التاريخية.

3. هذه الوثائق رغم صبغتها السياسية لكنها تعكس الفضاء الاجتماعي المرتبط بالحياة اليومية وشؤون المجتمع واقتصاده المعاشي، فهي انعكاس لمشكلات المجتمع وبنيتة التحتية بما تقدمه من مادة تاريخية هامة تهتم بتاريخ الفئات الاجتماعية والمكونات الأولية.

إن الصعوبات التي يواجهها الباحث في التعامل مع الوثائق تتحكم في الطريقة التي يتعامل بها مع مضمون تلك الوثائق، والأسلوب الذي ينتهجه لتفسيرها وتأويلها الذي غالباً ما يحدد منهج الباحث وامكاناته ونوعية موضوعه، ولعل أهم تلك الأساليب تتمثل في الآتي:

الطريقة الاستعراضية التقريرية :

وهذه الطريقة تركز في الغالب على سرد الاستشهادات وذكر الأمثلة العديدة من الوثائق لإقرار الحقائق التاريخية المتعلقة بموضوع الاستشهاد؛ وذلك بهدف اقناع القارئ بها، وجعلها من قبيل المسلمات المعرفية.

الطريقة الاستقرائية الانتقائية:

تقوم على أساس عينات محددة من خلال ملفات تتضمن مجموعة من الوثائق يتم اختيارها بدقة وعناية فيبتعد بذلك الباحث عن التعميم، ويتجنب

النظرة السطحية الاستعراضية، ولكنه لا يصل في بحثه إلى مستوى الدراسة الاجمالية المفصلة التي تغطي جوانب الموضوع وأبعاده الزمنية والمكانية فيظل جهده يفتقر النظرة الشاملة وإن كان يتضمن بالعمل النوعي والدقة العلمية⁽¹⁶⁾، وهي المقاربة المنهجية التي اعتمدها مؤرخنا، وأضاف عليها تحليله الشمولي للظواهر التاريخية بناء على حصيلته المعرفية والثقافية ودراساته الدقيقة حول الفترة موضوع الدراسة.

والكم الوثائقي المتوافر عند السوري اتبع معه خطوات محددة من أجل استخلاص المعلومات التي تتضمنها الوثائق، وقام بتحليلها وصياغتها وتركيبها في بناء محكم من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. تحديد مجموعة من الوثائق المتعلقة بموضوع بحقه، وضبط العينات المختارة اعتمادا على نوعية المعلومات التي يحتاج إليها، والفترة الزمنية والوسط الجغرافي الذي يتصل ببحثه.
2. استخلاص المعلومات المتعلقة بموضوعه، وتصنيفها اعتمادا على مضامين الوثائق.
3. غربلة وتمحيص المعلومات المتوفرة، والتعرف على مضمونها التاريخي من حيث دلالاتها الاجتماعية ومؤشراتها الاقتصادية ومظاهرها الثقافية والروحية.
4. صياغة الاستنتاجات والتأويلات في عروض تركيبية محكمة تعكس ثقافته وقدراته اللغوية.

الاستنتاجات الختامية :

شكلت بحوث المؤرخ صلاح الدين السوري إسهاما منهجيا وتاريخيا للكتابة الوطنية، حيث حاول الابتعاد قدر الامكان عن المصادر الغربية، ورصد استعمالاتها في تاريخ المنطقة وأنثروبولوجيا مجتمعه بالولوج للعالم الوثائقي الغني بتفصيلات ومعطيات اقتصادية واجتماعية تعبر عن حركية المجتمع، ودور الفاعلين تاريخيا في صنع أحداثه.

فمؤرخنا ابتعد عن المنهج التاريخي المحض الذي يلاحق الحدث ويؤرخ له بشكل تقرير في سردية تاريخية تفتقر للنقد والمساءلة، واعتمد منهجية تشدد على النقد والاستنتاج، وتجعل من الوثيقة والوقائع أدوات وظيفية وليست عناصر مساهمة في البناء الفكري للموضوع. وعمل السوري على القراءات

المتعددة للنصوص أو الوثائق بالتزامن مع الاستعمال الوثائقي؛ مما جعل الشكل يتحول الى مضمون معرفي خاصة وأنه وظف أدوات ومفاهيم راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية. فتمكن من خلال توظيفه الوثائقي إثراء البحث التاريخي الذي يستهدف تناول الفعاليات البشرية في شتى تجلياتها الحضارية. وفرضت تقنية استنطاق الوثيقة معالجات جديدة على الخزان الوثائقي جعلت معالجة المؤرخ لمخلفات الماضي البشري تخضع لأسئلته وثقافته وبنيته الفكرية، فضلا على توظيف مكتسبات العلوم الإنسانية الأخرى في التوظيف والتحليل وصياغة المشاهد التاريخية.

إن الوثائق الأرشيفية مكنته من التفتن إلى النقلة التي طالت المعالجة التاريخية لموضوع الدولة وأشكال مقاربتها لمسائل الهوية أو المواطنة إلى إدراج مختلف مبادراتها ضمن الشبكة المتشعبة للفاعلين تاريخيا.

وختاما أن الوثائق التي وظفها السوري في أبحاثه تسمح لنا بالتعرف على الأصول التقليدية لمجتمعنا ومكوناته التأسيسية وذاكرته الوطنية، حيث أتاحت لنا دراساته الوثائقية معرفة مقدار استمرارية الماضي في الحاضر من خلال المؤسسات والمناصب ومراكز النفوذ والصراعات والنزاعات حول إشكالية بناء الدولة التي لا تزال اشكالا مفتوحا في الوقت الراهن؛ مما يقتضي ضرورة الاطلاع على الوثائق الارشيفية والتعويل عليها في بناء الفرضيات التاريخية بخصوص التاريخ الوطني وخصوصية تجربته المحلية اعتمادا على منهجيات علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا وتقنياتها بهدف تجاوز الكتابة التاريخية المؤسسة على فرضيات ايدلوجية.

الهوامش:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، حرف الواو، مادة وثق، جزء 15، دار صادر، بيروت، 1975، ص153.
- (2) زكريا البدرأوي، قراءة في تطور مفهوم الوثيقة ماقبل الوضعانية إلى التاريخ الجديد، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد الخمسون، ديسمبر، 2020، ص200.
- (3) عبدالله العروي، مفهوم التاريخ الجزء الأول الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1997، ص80.
- (4) خالد طحطح، الكتابة التاريخية، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، 2000، ص79.
- (5) وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ اتجاهات — مدارس — مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012 ص169.
- *كان والد المؤرخ حسن إبراهيم السوري (1907— 1965) يجيد اللغتين الإنجليزية والإيطالية قراءة وكتابة وملما باللغة الفرنسية، إضافة إلى لغته الأصلية. <https://tieob.com/archives/55039>
- (6) صلاح الدين حسن السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية — الظاهرة وأبعادها —، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني، يونيو، 1985، ص11.
- (7) النص الذي أورده السوري في بحثه والجامي في رحلته مفاده «تشاهد في سوق مرزق التوارق بملابسهم البيضاء الفضفاضة وراءهم المبعدين السياسيين المختلفي الأديان واللغات والجنود والضباط مختلطين بالسكان المحليين من بدو وحضر وهم يتجولون في شارع حميدة فيضفون لها مشهد آخر غير عادي» عبدالقادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، طرابلس، دار المصراطي، 1974، ص116.
- (8) صلاح الدين السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية، المرجع السابق، ص18.
- (9) المرجع نفسه، ص17.
- (10) صلاح الدين حسن السوري، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، يولييه، 1984، ص364.
- (11) المرجع نفسه، ص383.
- (12) صلاح الدين السوري، الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الأول، يناير، 1984، ص23.

- (13) المرجع نفسه، ص25.
- (14) صلاح الدين السوري، تحديث المؤسسات، مجلة البحوث التاريخية، السنة الخامسة، العدد الثاني، يولييه 1982، ص 228.
- (15) المرجع نفسه، ص 231.
- (16) ناصر الدين سعيديوني، نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف - الحالة الجزائرية — مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، مارس 2008، ص 95.